العـــنف والمجتمـــع

د./ خالد حامد - جامعة تبسة -

ملخص:

يهدف هذا المقال إلى دراسة العنـــف ومحاولـــة تحليـــل ابعـــاده النفســـية والاجتماعية والبيئية وذلك باعتباره ظاهرة اجتماعية تعكس في حجمهـــا وأشـــكالها وضع الافراد والجماعات وطبيعة العلاقات والتفاعلات الاجتماعية، وبمـــدى قـــدرة مؤسسات المجتمع على تمكينهم من اشباع حاجاتهم وتحقيق أهدافهم والتعبيـــر عـــن ذواتهم والتكيف والامتثال لمعاييره وضوابطه.

Résumé

Cet article vise à étudier la violence et tenter d'analyser les dimensions de psychologique, social, environnemental, et ainsi comme un phénomène social qui reflète la taille et la forme des individus et des groupes de laïcs et de la nature des relations et des interactions sociales, et la capacité des institutions communautaires pour leur permettre de satisfaire leurs besoins et réaliser leurs objectifs et de s'exprimer et de s'adapter et de se conformer aux normes et aux contrôles.

مقدمة:

يشكل العنف أحد أكبر التحديات التي تواجهها المجتمعات المعاصرة، وذلك لأنها ظاهرة انحرافية تصيب البناء الاجتماعي، تعكس في اشكالها وطبيعتها وحدتها الكثير من الحقائق المجتمعية: كالأوضاع المعيشة، طبيعة العلاقات الاجتماعية، فاعلية مؤسسات المجتمع، القيم والمعايير السائدة، مدى تمكين الأفراد من إشباع حاجاتهم بالوسائل المشروعة العدالة الاجتماعية، الفساد...

ومع التسليم بأن العنف من الظواهر التي لا يخلو منها أي تجمع إنساني، كما عبر عن ذلك "ألبرت كوهن": إذا وجدت القواعد يظهر الانحراف، لأن القواعد تحدد ما هو ممتثل وما هو منحرف، لكنه يصبح من الظواهر التي تهدد استقرار وتوازن المجتمع، إذا بلغت مؤشراته المستوى الذي تعجز فيه مؤسسات الضبط الاجتماعي عن مواجهته، واستشرت مظاهره في أوصال النسيج الاجتماعي.

فالمجتمعات التي يمزقها العنف،هي المجتمعات التي تتفشى فيها مظاهر الفقر واللامساواة والفساد والاستبداد، ويشعر أفرادها بالظلم واللاأمن والإحباط والتهميش، وقد يصل الأمر في ما يعرف بالمجتمعات الفاشلة،إلى عدم قدرة الدولة على بسط سلطتها على اقليمها الجغرافي والاضطلاع بوظائفها الاجتماعية والاقتصادية والأمنية : في بعض المناطق أو الأحياء مما يجعلها وكرا للعنف والإجرام والتطرف أو التمرد عن السلطة القائمة كما هو الحال في العديد من الدول التي تعاني من النزاعات والعنف في افريقيا وغيرها. لذلك فإن العنف والتطرف وحالات التململ الاجتماعي التي تميز المشهد في الوطن العربي من موريتانيا إلى البحرين – وإن اختلف في الشكل والحجم – هي انعكاس لما يطبع هذه المجتمعات من حالات الظلم والاستبداد والفساد.وقد اتخذ موضوع العنف في الجزائر أبعادا خطيرة أصبحت تهدد أمن و توازن المجتمع نظرا لتزايد حجمه وتعدد اشكاله كالعنف ضد الأشخاص، جرائم القتل، الانتحار، الاحتجاجات الاجتماعية، الفساد...إذ تكفي الاشارة إلى أنه تم توقيف: 73 ألف شخص في قضايا إجرامية (2012) وتم حجز 73 طن من المخدرات في نفس السنة وهي أكبر كمية يتم حجزها منذ الاستقلال ، وهذا مايجعل العنف من المواضيع الجديرة بالبحث والدراسة بهدف الكشف عن طبيعته وعن خلفياته.واستنادا إلى حالات العنف التي تضمنتها عينة البحث التي تم تحليل محتواها،قسم موضوع البحث إلى مبحثين خصص المبحث الأول لمفهوم ونظريات العنف، وخصص المبحث الثاني لأشكال العنف: العنف ضد الأشخاص (المادي والمعنوي)– الاحتجاجات الاجتماعية – الاجرام ثم النتائج.

أولا: مفهوم ونظريات العنف

1-: مفهوم العنف: العنف في مفهومه اللغوي: خلاف الرفق[1] وبـــذلك يعبـــر عن كل سلوك فردي أو جماعي يتسم باستخدام القوة أو سوء المعاملة أو الإكـــراه ضـــد الآخر. ويقابله في اللغة الفرنسية عبارتي: Violence التي تعني في معناها العام اســـتخدام القوة بصفة عامة، في حين تستخدم عبارة Sevices[2] للتعبير عن سوء معاملة الآخر.

ويعني العنف اصطلاحا كما عرفه "ليمرت" في كتاب المرصد الاجتمـــاعي: التصرف الذي يجلب إدانة وسخط الناس عليه لأنه يخرج عن القواعد والضـــوابط السليمة التي يقرها ويقبلها المجتمع.[3]

وعرفه "دوريكم" بأن الفعل المخالف "للشعور الجمعي" أي المخـــالف لمعـــايير وثقافة المجتمع،ويذهب "بارسونز" في نفس الاتجاه، إذ يرى أن الجريمة هي انحراف عن المستويات المعيارية التي يجب على الفرد أن يتوافق معها.

وبذلك تشمل عبارة عنف كل أشكال السلوكيات التي تتسم بالقوة والقسوة وتنتهـــك معايير وضوابط المجتمع،أي أنه يشمل: سوء المعاملة واستخدام القـــوة مـــع الآخـــرين، كما يشمل أيضا كل الأفعال الإجرامية بالمفهوم القانوني. أي السلوك الذي ينتهك القـــانون الجنائي. [4] كجرائم: القتل والسرقة والمخدرات والجرائم الجنسية وغيرها.

2-: نظريات الانحراف

المداخل السيكولوجية: وتمثل النظريات التي تفسر السلوك العنفي انطلاقا من سيكولوجية المنحرف أي أنها تركز على العوامل الذاتية والنفســـية المســـاهمة فـــي الانحراف،فالمنحرف هو ذلك الشخص الذي تعرض لمؤثرات بيئيـــة ترتـــب عنهـــا اكتساب شخصية غير سوية كالعدوانية والاتجاهات السلبية نحو الذات ونحو الآخر... لذلك فالانحراف والجريمة تعودان لأنماط فكرية غير طبيعية، ناتجة عن اضطرابات الشخصية أو ما يسمى Psychopathy.

ومن أهم النظريات في هذا المجال نشير إلى"مدرسة التحليل النفسي "لسيغموند فرويد" 1852، التي ترجع الانحراف إلى الصراع بين مكونات الشخصية (الهو، الأنا، الأنا الأعلى) وضعف الأنا الأعلى،وترى أن التنشئة الاجتماعية عملية قائمـــة علـــى التفاعل يكتسب من خلالها الفرد معايير السلوك.أما نظريات التعلم الاجتماعي التـــي تقوم على فكرة المثير والاستجابة،تكفي الاشارة إلى نظرية "سكينر"الذي يفسر السلوك الاجتماعي في ضوء قوانين التدعيم وأسلوب الثواب والعقاب فالطفل يكرر الســـلوك الذي يثاب عليه.وركز "باندورا" على فكرة تقليد النمـــوذج(model) باعتبـــاره نمـــط استجابة متعلما للسلوك الاجتماعي ومن ثمة التنشئة الاجتماعية.

أما "سمور هولك" Hallek يرى أن الانحراف هو نوع من اظهار الإحساس بالاضطهاد والعجز عن مواجهته، فشعور الفرد هو المصدر الأول لكل نشاط ،كما يذهب " ألفرد ادلر" إلى أن غاية الإنسان هي السيطرة والتفوق، ويبدأ المرض والمشكلات النفسية حينما يسعى الناس لتعويض النقص بأي ثمن دون اعتبار لحقوق الآخرين مما يحول الفرد إلى عدو لنفسه ولمجتمعه.

وبصفة عامة، فإن أغلب النظريات ترى أن الأمراض النفسية هي العامل الأساس خلف ارتكاب السلوك الإجرامي وذلك باعتبارها حالات انفعالية مؤلمة تتولد عنها الأمراض النفسية، وهذا ما أسماه "لاجاش" و"سلينجر" مرض "التركيز الذاتي" الناتج عن ضعف تكوين الأنا الأعلى حيث لا يتدخل الضمير لكبح النزاعات في الوقت المناسب.

المداخل السوسيولوجية: وتتمثل في النظريات التي تربط العنف والانحراف بالبيئة الاجتماعية التي ينشأ بها الفرد ويتفاعل معها، فقد كشفت الدراسات على الارتباط الوثيق بين العنف والانحراف من جهة وبين المتغيرات المجتمعية من جهة أخرى مثل الوضع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والسياسي، ومن بين هذه النظريات ، نشير إلى أن "روبرت ميرتون" قد ربط بين البناء الاجتماعي ومعدلات الجرائم،وقدم "دوركايم" في نظرية "اللامعيارية"مستويين متكاملين في تفسير الجريمة:فإذا نظرنا إلى المجتمع أو النظام يمكن أن نصفه بأنه في حالة تفكك أو افتقار إلى الشعور الجمعي، وعلى المستوى الفردي يكون في حالة اغتراب أو افتقار للمعايير.

واستخدم"روزنفيلد" (1994) مفهوم "اللامعيارية المؤسساتية"مركزا على علاقة الضبط الاجتماعي بالانحراف والجريمة وركز "اقنو "Agnew (1992) على مصادر الضغط التي يتعرض لها الفرد وعلاقتها ببروز العواطف السلبية لديه فالجريمة هي تكيف للضغوطات التي يواجهها الفرد (الفشل في الوصول إلى الأهداف الإيجابية) .وتفترض نظريات الضبط الاجتماعي لدى "كليفورشو " أن العلاقة الجيدة والصداقات تعمل كضوابط اجتماعية ضد الجريمة والانحراف، وعكس ذلك يفقد الناس الشعور بالولاء.

وحدد كل من "ساميسون" و"بارون جروفز" (1989) أربعة مكونات رئيسية للتفكك الاجتماعي: – المكانة الاقتصادية المتدنية، – الجماعات العرقية المختلفة– الحراك الاجتماعي المرتفع – البيوت المفككة والعائلات المضطربة.

المداخل الإيكولوجية: أكد هذا المدخل على أهمية البعد المكاني والعمراني للمناطق المتخلفة في إفراز أنواع معينة من المشكلات الاجتماعية ومن بينها ظواهر الجريمة والانحراف، فمن اعرق الاتجاهات في هذا المجال ظهرت المدرسة الإيكولوجية في مدينة شيكاغو على يد "روبرت أزراباك": حيث كان اهتمامها منصبا

على مشكلات المدينة عموما. ومن أهم التصورات المرتبطة بهذا الاتجاه هو التصور القائم على وجود نوع من التوازن الدائم والمستمر في المجتمع، وهو يعني حسب "موريس" Morris التعايش الجماعي لكائنات ذات أصول مختلفة في منطقة واحدة، ففي مجتمع النبات يقوم هذا التكامل على أساس بيولوجي. وفي هذا المجال قام ألبرت "كوهن" A.Cohen: بدراسة عن انحراف الأحداث كدراسة عن ثقافة العصابات الجانحة (1955)، رافضا التفسير السيكولوجي للانحراف واعتبر أن هناك تأثيرات سوسيولوجية ذات طبيعة بنائية تمارس دورها عندما تترابط مجموعة من الأفراد الذين يحتلون مكانة متشابهة في النظام الاجتماعي ويكونون طرقا مشابهة في التأقلم مع المشكلات العامة.

وتكمن المهمة الأساسية لعالم الاجتماع حسب "بارك" في تعرفه على الميكانيزمات والعمليات التي يتم بها تحقيق التوازن وتدعيمه على مستوى الحياة الاجتماعية، فالمشكلات الاجتماعية في شيكاغو ناتجة عن المهاجرين الذين يعيشون أشبه بالنباتات الغريبة عن هذه البيئة أو هم نباتات نقلت إلى تربة غير ملائمة.

وقد ساهمت هذه الرؤية في تقوية التركيز على العناصر الاجتماعية والثقافية في تفسير الجريمة من منطقة إلى أخرى، لذلك فإن هذا الاتجاه يبرز العوامل المرتبط بالبيئة الفيزيقية بدءا من السكن كإطار له انعكاساته النفسية والاجتماعية كما أثبتت ذلك الدراسات، ثم يأتي الحي كمجال يتفاعل معه الفرد ويتأثر به، إذ نجد أحياءا تشكل في حد ذاتها مصدرا للانحراف: كالأحياء الهامشية والعشوائية والفقيرة ...

إن تعدد واختلاف المداخل النظرية المفسرة للعنف والانحراف، يعكس تداخل وتشابك العوامل البيولوجية والنفسية والاجتماعية والبيئية الكامنة وراء هذه الظاهرة ،مما يقتضي تبني رؤية متعددة المداخل في دراسة العنف والانحراف ،وهذا ما تذهب إليه النظريات متعددة العوامل في تفسير الجريمة نذكر منها نظرية الاحتواء لـ"والتركس"الذي يرجع السلوك الانحرافي إلى فشل الاحتواء الداخلي (النفسي)أي قدرة الفرد عن الامتناع عن اشباع رغباته بالوسائل المنافية للمعايير والضوابط الاجتماعية، والاحتواء الخارجي(الاجتماعي) وتتمثل في القدرة على مقاومة الضغوط الخارجية.

ثانيا:اشكال العنف تضمنت عينة جريدة الخبر اليومية التي تم تحليل محتواها(105 عددا لسنتي 2013/2012): 943 حالة عنف مختلفة، صنفت إلى:عنف ضد الأشخاص (مادي ومعنوي)–احتجاجات اجتماعية–جرائم.

العنف ضد الأشخاص (مادي ومعنوي):يتمثل هذا الشكل من العنف في استعمال القوة وسوء معاملة الآخر (أفرادا أو جماعات)، وقد يكون:ماديا: كالعنف الجسدي (الضرب، الشجار، التعذيب) أو معنويا: كالإهانة، الشتم، التجريح والتهديد...

ويعبر هذا الشكل من العنف عن اضطراب الشخصية واهتزاز شبكة العلاقات الاجتماعية في الأسرة والحي وفي مختلف الفضاءات التي يرتادها هذا الفـــرد.وقـــد تضمنت عينة البحث: 148 حالة عنف مادي ومعنوي تمثلت في: الضرب والشجار الجماعي، اعتداءات بالسلاح الأبيض، الشتم، السب والإهانة...

أما مرتكبي العنف: فهم أشخاصا عاديين أو منحرفين، إذ تبـــين مـــن العينـــة حالات عنف قام بها أصحاب السلطة والنفوذ مثل: رئيس دائرة يعتدي بالضرب على مواطن، شجار في المسجد، تاجر مخدرات يضرب قاضي بعد النطق بالحكم... وما يمكن استنتاجه من حالات العنف المادي والمعنوي:

تفشي العنف تقريبا في مختلف المجالات: في الأســـرة والحـــي وفـــي المســـجد والمؤسسات الرسمية يتعرض لها الفرد في مواقف اجتماعية مختلفة.

انتهاك المعايير والضوابط الاجتماعية نتيجة لانتشار الثقافات الجانحة و"اللامعايرية المؤسسية" و"اللامعايرية الفردية"، كما تشير إلى ذلك نظريات الضبط الاجتماعي.

إن ما تنشره وسائل الإعلام المكتوبة من حالات عنف، رغم أنه يمثل عينـــة تعكس اشكال العنف في المجتمع، إلا أنها لا تعبر عن حجم ما يجري في الواقع مـــن عنف، فقد تكون بعض الفضاءات الاجتماعية مسرحا للعنف: في الأســـرة والحـــي والأماكن العامة... إذ تشير بعض الإحصائيات في هذا المجال إلى أن قضايا الاعتداء على الأشخاص التي عالجتها المحاكم سنة 2012 بلغت 1348 قضية وأن 5000 امرأة ضحية عنف خلال 8 أشهر من سنة 2012 منها 216 حالة قتل.

ومع ذلك فإن هذه الارقام تعبر فقط عن الحالات التي تم التبليغ عنها لدى الجهـــات المعنية بما في ذلك الجهات القضائية دون غيرها من الحالات التي يتم التكتم عنهـــا، بـــل يصل الأمر إلى ما عبر عنه "كلوارد" و "أوهلي" بالثقافة الجانحة التي تنشـــأ فـــي إطـــار الظروف الاجتماعية البنائية،فقد تكون طبيعة العلاقات الاجتماعية مولدة للعنف، مما يجعله ثقافة ممارسة في مثل هذه البيئات نتيجة لضعف الضمير الجمعي ولغياب وسائل الضـــبط الاجتماعي،ومعاناة الافراد من الظلم والاستبداد والتسلط والحرمان...

الاحتجاجات الاجتماعية: تعبر الاحتجاجات الاجتماعية عن حالات التـــذمر الاجتماعي، وعن حدة المشكلات التي يعاني منها المواطن وعجز المؤسسات المعنية مواجهتها،إذ بلغ عددها حسب عينة البحث:275 حالة، نتيجة لما عبر عنه"روزنفيلـــد" (1994) بـــ "اللامعيارية المؤسساتيية"، وقد اخذت الاحتجاجات الاجتماعيـــة ابعـــادا خطيرة في الجزائر لأنها اصبحت من الظواهر المألوفة التي يلجـــأ إليهـــا المـــواطن للتعبير عن مطالبه ومشكلاته وذلك بقطع الطرقات والاعتصام أمـــام المؤسســـات ، للضغط على السلطات المعنية حتى تستجيب لمطالبه.

جدول رقم 1: يتضمن أسباب الاحتجاجات الاجتماعية

السكن		العمل		التنمية		المرافق العامة		الأمن		النظافة		أخرى		المجموع	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة
87	31,63	56	20,36	35	12,72	16	5,81	15	5,46	8	8,90	58	21,09	275	100

ا- **السكن:** تأتي الاحتجاجات المتعلقة بالسكن في مقدمة أسباب الاحتجاجات في الجزائر، وذلك بنسبة 31,63% من مجموع التكرارات ويعود ذلك لحدة مشكلة السكن والعجز المسجل في هذا المجال رغم مشاريع السكن التي انجزت، كما تكشف احتجاجات المواطنين وتذمر هم عن: الطعن في مصداقية ونزاهة توزيع السكن في حد ذاته، لأن المحتجين غالبا ما يوجهون أصابع الاتهام للمشرفين على هذه العملية واتهامهم بالفساد (المحاباة، الرشوة، المحسوبية...)، وهذا ما يجعل نشر قوائم المستفيدين تقابل في الغالب بالاحتجاجات والاعتصامات ومحاولة اقتحام مقرات الإدارات المحلية المعنية (الدائرة والبلدية)

ب- **التشغيل:** يأتي التشغيل في الدرجة الثانية من حيث عدد الاحتجاجات، اذ يمثل نسبة 20,36% من مجموع التكرارات(275)، ويعبر ذلك عن نفشي ظاهرة البطالة في أوساط الشباب، وكذلك بالنظر لطبيعة الوظائف الموفرة خاصة لخريجي الجامعات التي تتدرج في الغالب في إطار ما يسمى بعقود ما قبل التشغيل مما يجعلها ظرفية "تسكينية" وتفتقد للجدوى الاقتصادية مما يشعر صاحبها في الغالب بالإحباط والدونية... ومن امثلة ما تنشره جريدة الخبر في هذا المجال: وقفة احتجاجية للبطالين بمناسبة عيد الاستقلال، المستفيدون بعقود ما قبل التشغيل في وقفة احتجاجية على التهميش والإهانة، بطالون يعتصمون أمام مكتب التشغيل، بطالون يحتجون ويطالبون بالتحقيق في المحاباة في التوظيف، البطالون يغلقون مقر الدائرة...

ج- **التنمية:** توضح بيانات الجدول أن نسبة 12,72% من الاحتجاجات (35 احتجاجا) متعلقة بالمطالبة بالتنمية في المناطق المحرومة والمهمشة وفي بعض أحياء المدن أو في القرى والمناطق الريفية وذلك لافتقار هذه المناطق لمتطلبات الحياة الأساسية (السكن، الطرقات، العمل، الكهرباء...) وتعبر عنها جريدة الخبر بعناوين مثل: سكان... يطالبون بضروريات الحياة، حياة على الهامش في غياب الكهرباء والغاز والسكن، سكان... يطالبون بالتنمية...

د- **المرافق العامة:** بلغت الاحتجاجات المتعلقة بالمطالبة بالمرافق والخدمات العامة نسبة 5,81% وذلك بالمطالبة بنوع محدد من المرافق مثل: الطرقات، الكهرباء، الغاز، الماء... تعبر عنها جريدة الخبر بعناوين مثل: السكان يحتجون أمام الجزائرية للمياه بسبب ندرة المياه، المواطنون يغلقون الطريق احتجاجا على غياب المياه، احتجاجات للمطالبة بتعبيد الطرقات...

ويتمثل هذا النوع من الاحتجاجات في الغالب: بقطع الطرقات والاعتصام للمطالبة بتسوية الوضعية وحضور المسؤولين المعنيين للوقوف على حقيقة الأمر واتخاذ الإجراءات الضرورية أو تقديم وعود ملموسة لحل المشكلة.

ه- **أخرى:** تمثل الاحتجاجات المختلفة المعبر عنها بأخرى نسبة 21,09% من مجموع التكرارات وتتعلق بقضايا ومشكلات مختلفة عبر عنها المحتجون بشعارات مثل: إقامة دولة قانون، محاربة الفساد، أزمة الوقود، محاسبة المرتشين...

وتعبر حالات الاحتجاج بصفة عامة عن:

- حدة المشكلات التي يعاني منها المواطن.
- غياب سبل ووسائل الاتصال وانسداد قنوات الحوار بين المواطن والإدارة المحلية، مما يجعل هذه الاحتجاجات وسيلة للضغط والتعبير من أجل الاستجابة للمطالب والمشكلات المطروحة، وقد يصل الأمر إلى حد الاعتداء على مقرات الإدارة المحلية (البلدية، الدائرة).

- انعدام الثقة بين الإدارة والمواطن وهذا ما تؤكده الاحتجاجات التي تكون كرد فعل عن نشر قوائم السكن أو نشر قوائم التوظيف وفي بعض المسابقات والطعن في مصداقيتها واتهام القائمين عليها بالفساد.

- انسداد قنوات الحوار وغياب بدائل أخرى للتعبير بما في ذلك التظاهر السلمي مما يجعل المواطن يلجأ إلى الاحتجاجات واستخدام العنف بغلق الطرقات أو التجمع أمام مقر المؤسسات المعنية ومحاولة الاعتداء عليها (البلدية، مؤسسة الكهرباء والغاز، المياه...)

- ضعف تنظيمات المجتمع المدني (احزاب،جمعيات، نقابات) وعدم قدرتها على تمثيل المواطن وتأطيره للتعبير عن مشكلاته وتطلعاته.

3- **الجرائم:** إذا اعتبرنا أن الاحتجاجات تعبير عن حالات التذمر الاجتماعي تجاه الاوضاع المعيشة ، واللا معيارية المؤسساتية كما تذهب إلى ذلك نظريات الضبط الاجتماعي، أي ربطها أساسا بطبيعة البناء الاجتماعي،فإن الاجرام يعكس البيئة المجتمعية بكل ابعادها النفسية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

جدول رقم 02 يبين أنواع الجرائم

الجريمة	التكرار	النسبة
القتل	118	%19,31
محاولة القتل	23	%3,76
السرقة	165	%27
الاختطاف	47	%7,69
محاولة الاختطاف	16	%2,61
النصب والاحتيال	19	%3,10
المخدرات	107	%17,51
انتحال صفة	14	%2,29
الجرائم الجنسية	58	%9,49
أخرى	26	%4,25
المجموع	611	%100

ا- **السرقة:** تأتي السرقة في صدارة الجرائم في الجزائر بنسبة 27% من مجموع التكرارات التي تضمنتها عينة البحث (105 عددا من جريدة الخبر)، وتعد السرقة من أخطر الجرائم وأكثرها انتشارا، إذ تتخذ أشكالا ومستويات مختلفة، فقد تبدأ بسرقة أشياء بسيطة قد تبدو أحيانا عديمة القيمة لتعبر عن الشخصية غير السوية لمقترفها كما تذهب إلى ذلك الاتجاهات النفسية، لتبلغ مستويات خطيرة تقترن بالاقتحام والعنف والقتل،وفي هذا المجال نشير إلى عينة من حالات السرقة كما عبرت عنها جريدة الخبر بالعناوين التالية:لصوص يقتحمون منزلا ويقتلون امرأة – سرقة أغنام الشيخ وقتله – ملثمون يسطون على مركز بريدي ويستولون على 2000 مليون سنتيم – القبض على عصابة زرعت الرعب في أوساط السكان...

ب-**القتل:** مثلت جرائم القتل نسبة 19,31% من مجموع الجرائم حسب عينة البحث، وبذلك فهي تعبر عن استفحال ظاهرة الجريمة وبلوغها مؤشرا يعبر عن خطورة ودرجة العنف الذي أصبح يهدد أمن واستقرار المجتمع، وتعود جرائم القتل لأسباب مختلفة: السرقة، الانتقام، المخدرات والمهلوسات، الاجرام... ويمكن أن نذكر عناوين لبعض حالات القتل كما وردت في العينة التي تم تحليل محتواها: قاصر يقتل آخر بواسطة خنجر بعد شجار بينهما –شاب يقتل آخر تحت تأثير الخمر – أم عازبة تزهق روح رضيعها – القبض على مجرم خطير حرق شخصين داخل محول كهربائي – الطريق السيار يتحول إلى مقبرة لجثث أشخاص تم قتلهم...

ج- **الاختطاف:** بلغ اختطاف الأشخاص نسبة 7,69% من حالات الإجرام، ويتمثل في اختطاف الأطفال من الجنسين لأسباب إجرامية من أجل القتل أو بيع الأعضاء أو بسبب

الانتقام أو الاغتصاب، وقد اتخذت هذه الظاهرة أبعادا خطيرة خلال سنتي 2012–2013 ،كما يتم اختطاف أشخاص مقاولين أو أبناء أثرياء لطلب فدية مقابل إطلاقهم.

د– **المخدرات:** مثلت جرائم المخدرات نسبة 17,51% من الجرائم التي تضمنتها عينة البحث، وقد اتخذت هذه الجريمة مستويات خطيرة من حيث حجمها وانتشارها ،نظرا لأنها تتغذى من مظاهر التفكك الأسري واستفحال الإجرام وتفشي الفساد تديرها عصابات غالبا ما ترتبط بشبكات دولية، تجعل من الجزائر منطقة استهلاك وعبور إذ تشير الإحصائيات إلى تورط أكثر من 8778 قاصر في قضايا المخدرات والانتماء لجماعات إجرامية (2012) كما تم حجز 72 قنطارا من المخدرات سنة 2012 وهي أكبر كمية يتم حجزها منذ الاستقلال.

ه– **النصب والاحتيال:** بلغت جرائم النصب والاحتيال نسبة 3,10% من مجموع التكرارات وغالبا ما تتعلق بالاحتيال على أشخاص للاستيلاء على أموالهم أو ممتلكاتهم من خلال التزوير أو تقديم وعود كاذبة عن طريق الثقة أو النصب وذلك بانتحال صفة أشخاص نافذين أو مسؤولين ساميين، كانتحال شخصية جنرال أو نائب عام والاحتيال على أشخاص لتلبية مطالبهم وتعكس هذه الجريمة حقيقتين أساسيتين:

تفشي ظواهر المحسوبة والمحاباة والفساد، وهذا ما يدفع بضحايا هذه الجريمة للبحث عن ما يسمى في الجزائر بـ"الأكتاف" أي أصحاب السلطة والنفوذ لتلبية مطالبهم أو تحقيق مصالحهم الشخصية.

كما يلجأ بعض الأشخاص لانتحال صفة من أجل تلبية طلب محدد في الوظيفة أو السكن أو الاستفادة من خدمة معينة مثل حالة الشخص الذي انتحل صفة ابن الوزير من أجل إدخال قريبته الحامل إلى المستشفى لإنقاذ حياتها.

و– **الجرائم الجنسية:** تشير بيانات الجدول أعلاه إلى أن الجرائم الجنسية بلغت نسبة 9,49% من عينة البحث تتصدرها جرائم الاغتصاب 28 حالة والدعارة 12 حالة والتحرش 10 حالات، الشذوذ 8 حالات. لكن تبقى هذه الأرقام بعيدة عن واقع الجرائم الجنسية لأنها غالبا ما تبقى طي الكتمان ولا يبلغ عنها، إذ أشارت جريدة الخبر في أحد أعدادها نقلا عن نقابات التربية إلى وجود 5 آلاف حالة تحرش جنسي ومعنوي في المؤسسات التربوية شهريا وهذا ما يجعل هذه الظاهرة قد تصل إلى مئات الآلاف على المستوى الوطني.

النتائج: تبين من نتائج الدراسة تعدد أشكال العنف والإجرام وتزايد مؤشراته، إذ تضمنت العينة حوالي 943 حالة عنف وإجرام توزعت على: 148 حالة عنف ضد الأشخاص (مادي ومعنوي)، 184 احتجاجا و611 جريمة (سرقة، قتل، اختطاف، مخدرات...)

ومع التسليم بأن هذه الحالات لا تعبر عن واقع العنف في الجزائر كما سبقت الاشارة، لأن أغلبها لا يبلغ عنها، وتبقى بعيدة عن اضواء وعيون وسائل الإعلام كالعنف الجسدي والاحتجاجات والسرقة والجرائم الجنسية والمخدرات والفساد... وهذا ما يتأكد من المقارنة بين حالات العنف المذكورة، وما تكشف عنه بعض الجهات المعنية الرسمية، فحسب المديرية العامة للأمن فإنه تم تسجيل 200 ألف جريمة في الجزائر (2010–2011) وتم توقيف 75 ألف شخص و6202 حالة اعتداء سنة 2011 منها 3587 حالة عنف جسدي، 1728 حالة عنف جنسي5، وفي دراسة لوزارة الصحة بالتنسيق مع اليونسيف تبين أن امرأة من بين 4 نساء يعتمدن العنف في تربية الأبناء.

لكن تبقى وسائل الإعلام المكتوبة من المصادر الأساسية التي يمكن الاستعانة بها في دراسة مثل هذه المواضيع ، في غياب مصادر أخرى وخاصة الدراسات الميدانية من طرف مراكز البحث المتخصصة،لأنها من أقرب الوسائل وأكثرها اهتماما بالقضايا والمشكلات الاجتماعية ، وفي مايلي ملخص لأهم النتائج:

تعدد وتزايد اشكال العنف في الجزائر:العنف ضد الأشخاص، جرائم السرقة والقتل والمخدرات...وهذا ما يكشف عن عمق الأزمة بأبعادها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية.

وما يستحق الذكر في هذا المجال، تفشي ظاهرة الاحتجاجات الاجتماعية كتعبير عن تفاقم وحدة المشكلات التي يعاني منها الفرد، وكانعكاس للمظاهر اللاوظيفية للمؤسسات القائمة على الشأن العام، فإذا أخذنا البلديات كعينة نجد أن بعضها أصبح مصدرا للعنف والاحتجاج خاصة في الفترة التي تلي عملية انتخاب المجالس البلدية كما تشير إلى ذلك عينة البحث من أهمها حالات الفساد والصراعات على تولي رئاسة المجلس البلدي مثل: حالات حرق مقر حزب جيش التحرير الوطني على خلفية تنصيب رئيس المجلس البلدي، خيم واحتجاجات أمام البلدية لرفض المواطنين أن يتولى رئاسة البلدية للمرة الثالثة لأنهم يعتبرونه سبب المشكلات التي تعاني منها البلدية، وغيرها من حالات الصراع والانسداد والفساد التي تكشف عن ما يسمى "باللامعيارية المؤسساتية" وبذلك فهي حالات تعكس الفساد السياسي وطبيعة علاقة القائمين على الشأن العام بالمجتمع المدني،لأنها علاقة غالبا ما تكون مولدة للعنف نظرا لغياب الشفافية وحرية التعبير وسيادة القانون وعدم القدرة على تلبية المطالب الاجتماعية.

لذلك فاستفحال العنف والإجرام يكشف عن اهتزاز شبكة العلاقات الاجتماعية أو حالة من "اللامعيارية"– بتعبير اميل دوركايم– وضعف الضمير

الجمعي وعدم الامتثال لوسائل الضبط الاجتماعي، فعلاقات الهيمنة مولدة بطبعها للعنف والعدوانية والإحباط والاغتراب ومن أهمها العلاقة بين الحاكم والمحكوم في المجتمعات الشمولية التي تهيمن فيها السلطات التنفيذية على بقية السلطات،وبالتالي عدم قدرة السلطة القضائة على تجسيد مبدأ سيادة القانون، وبالتالي الافلات من المساءلة والعقاب، وقد كان حصاد ذلك هيمنة المجتمع السياسي على المجتمع المدني خاصة بعد انقلاب المؤسسات العسكرية على المؤسسات السياسية في العديد من المجتمعات العربية وتحولها إلى أنظمة شمولية قضت على المعارضة وانتهجت سياسة الإغلاق ولم تعط لنفسها فرصة اكتشاف نقاط ضعفها و تصحيح أخطائها، فأصبحت لا ترى في الوقت الذي كانت فيه الانحرافات تتعمق و تتجذر وتتراكم، لقد انغلقت هذه الأنظمة السياسية داخل حصنها القمعي وهي علامة ضعف قاتلة لا يتم الانتباه إليها عادة إلاّ بعد فوات الأوان.[6]

وهذا ما يقودنا إلى القول بأن العنف ظاهرة اجتماعية تعكس في طبيعتها وأشكالها وحجمها واقع المجتمع بأبعاده السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية،فعلى المستوى الفردي: تبدأ بوادر الجنوح والانحراف في الظهور منذ الطفولة ، كما تؤكد على ذلك النظريات النفسية،نتيجة الاضطرابات العاطفية، وسوء تقدير الذات،والقدوة أو النموذج...وعلى المستوى المجتمعي: يرتبط بعدم كفاءة النسق الاجتماعي وفشله في القيام بوظائفه في تحديد المراكز والأدوار بالشكل الذي يؤدي إلى بلوغ الاهداف وإشباع الحاجات بالوسائل المشروعة التي يقرها المجتمع ، وقد يصل الأمر إلى حد أن يصبح الجنوح ثقافة كما يذهب إلى ذلك الاتجاه البيئي في الأحياء الفقيرة والمهمشة والمحرومة التي غالبا ما تكون وكرا للإجرام والعنف.

الهوامش:

(1) بطرس البستاني: محيط المحيط، مكتبة لبنان، ناشرون، بيروت، 1998، ص639.
(2) Petit Larrousse ullustre, librairie larausse, paris 1986, p1067.
(3) إحسان محمد الحسن: علم اجتماع الجريمة، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص364.
(4) ابتسام القوام: المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري، قاموس باللغتين العربية والفرنسية، قصر الكتاب، البليدة، 1998، ص587.
5 www.alhiwar.net/show/news.php?md
6 محمد شكري الصبيحي: مستقبل المجتمع المدبي في الوطن العربي، دار الدراسات الوحدة العربية، بيروت لبنان، ص 47.